شنـاشيـل

الشعب يريد إعلان الحقيقة

■ عدنان حسين

وهو ماض لملاقاة الشعب يوم غد أو بعد غد على موعد المئة يوم، لا بُدّ أن رئيس الوزراء نوري المالكي يجد نفسه الآن في وضع لا يحسده عليه الصديق ولا يتمناه له حتى الخصم (النبيل بالطبع).

غداً أو في اليوم التالي يتعيّن أن يتوجه السيد المالكي بكلمة إلى الشعب، مثلما فعل منذ مئة يوم، لا ليعد ويتعهد هذه المرة، وإنما ليحكي عما آلت إليه الوعود والتعهدات التي أطلقها غداة التظاهرات المُطالبة بتوفير الخدمات والاحتياجات الأساسية التي لم تحققها حكومته السابقة ولا الحكومات الأسبق، وبإصلاح النظام السياسي برمته بعدما تبيّن للشعب إن هذا النظام هو علة العلل وأم المشاكل.

قبل أن يُلقي النظرة الأخيرة على الكلمة التي أعدّ لإلقائها، أقول للسيد المالكي إن الشعب ينتظر منه خطاباً مختلفاً، صريحاً وصادقاً. هذه المرة لن تنطلي على الشعب المأزوم والممحون والملتاع والمكتوي والمطعون والمجروح والمخدوع والمضحوك عليه.. لن تنطلي عليه أية كلمات منمّقة ولن يقبل بأية حجج وذرائع، فالكيل لديه طفح، والسيل عنده بلغ الزبى، ولم تعد فيه بقية من صبر أو قوّة تحمّل ولو بمقدار مثقال ذرة.

إذا لم يكن السيد المالكي يعرف فمن الواجب إبلاغه بان الشعب، أو غالبيته الساحقة على وجه الدقة، لم يعد يصدق بما تقوله الحكومة وكذلك الطبقة السياسية المتنفذة كلها، بكافة الطوائف والقوميات والأحزاب والكتل والائتلافات التي تتحدث باسمها وتدّعي تمثيلها، ولا يوجد في هذا أيّما استثناء. الشعب يرى إنهم جميعا كذابون، وهولا يتوقع منهم الصدق. لذا أؤكد مئة مرة أن الشعب ينتظر من رئيس حكومته هذه المرة خطاباً مختلفاً.. صادقاً وصريحاً، ليس أقل من هذا بل ليس غير هذا البتة.

الحال التي آل إليها موقف الشعب من الطبقة السياسية الحاكمة ليس وراءها الأعداء المتربصون والمتخرصون، كما قد يقول البعض ممن لا يُعجبهم هذا الكلام.. سلوك وتصرفات ومواقف القادة والزعماء في هذه الطبقة هي التي صنعت هذا. سيل أكاذيبهم الذي ظلّ يتدفق منذ ٢٠٠٣ هو الذي جرف الثقة بهذه الطبقة وجعلها أثراً بعد عين.. قالوا إنهم ضد الطائفية والمحاصصة والفساد، لكنهم كانوا طائفيين ومحاصصيين وفَسَدة بامتياز.. قالوا انهم مع الوطنية والديمقراطية الفيدرالية وحقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة، بيد أنهم جميعا واصلوا سباقا ماراثونياً طويلاً على انتهاكها والدوس على مبادئها وعلى القيم الإنسانية. وكانت آخر دفقة في سيل هذه الأكاذيب "السلة الواحدة" التي وُضع فيها الثلاثي نواب رئيس الجمهورية، بعدما أقسم قادة هذه الطبقة كلهم بشرفهم ومبادئهم وقيمهم على أنهم لن يسمحوا لصفقة فاسدة كهذه بالمرور!!

الحكومة ليست حكومة حزب الدعوة الإسلامية ولا حكومة دولة القانون أو التحالف الوطني وسائر الكتل والائتلافات التي تشكلت من ممثليها.. انها حكومة الشعب العراقي كله.. أثمرتها انتخابات عامة شارك فيها الشعب بأغلبيته وليس أعضاء ومؤازرو حزب الدعوة ودولة القانون والتحالف الوطني والائتلافات الأخرى وحدهم.. وهي حكومة أقسمت على خدمة الشعب ورعاية مصالحه وتحقيق مطالبه، وعلى هذا الأساس مُنحت الثقة.

والآن فان من المطالب الأساسية للشعب أن يعرف الحقيقة، أن يقول له رئيس حكومته بالتفصيل لماذا لم تظهر خلال المئة يوم الماضية أي ملامح لتحسن في الأوضاع؟ بل لماذا تبدو الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وأوضاع الحريات والحقوق المدنية اليوم أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل يوم ٢٥ شباط ٢٠١١، الذي تظاهر فيه الشعب في طول البلاد وعرضها مطالباً بتوفير الخدمات والاحتياجات وبإصلاح النظام السياسي.

السيد رئيس الوزراء: الشعب يريد منك أن تقول، غداً أو بعد غد، الحق والحقيقة ولو على نفسك.

المهلة تنتهي اليوم وسياسيون يأملون بمعجزة في يومين!

تعديل حكومي بلائحة وزراء معزولين وتمديد إلى ١٠٠ يوم جديدة

□ بغداد / زينب صنكور

احتجاجات الجمعة..(أرشيف)

يتصاعد الجدل السياسي والشعبي في البلاد حول ماهية الإصلاحات التي سيجريها رئيس الوزراء نوري المالكي مع انتهاء المهلة التي حددها لإجراء إصلاحات داخلية في عمل الوزارات.

ويأتي ذلك في وقت كشف التيار الصدري عن تقديم المالكي لائحة بأسماء الوزراء المعرضين لقرار الإقالة والعزل. بينما عبر نواب عراقيون عن أملهم في أن تحدث إصلاحات إستراتيجية خلال اليوم الأخير للمهلة والذي يصادف اليوم الاثنين.

النائب عن التحالف الوطني جواد البزوني توقع تمديد مهلة الـ١٠٠ يوم بسبب عدم القدرة على إقالة الوزراء المقصرين لأنها حصص للكتل السياسية.

وقال البزوني في تصريح لـ(المدى) "إن الحكومة العراقية شكلت على أساس المحاصصة بين الكتل السياسية بالتالي هناك مشكلة عندما يكون هناك وزير مقصر ورئيس الوزراء يريد إقالته فستكون هناك مشكلة بين الكتل السياسية، والعملية السياسية بحاجة إلى تهدئة وليس إبراز مشاكل جديدة".

واضاف البزوني النائب عن دولة القانون انه بسبب هذه المحاصصة وحصة الكتل السياسية في الوزارات سيكون هناك تمديد للمهلة لاستثمارها في إكمال البرنامج الوزاري وإعطائهم فرصة أخرى.

وقد كان ائتلاف دولة القانون قد أعلن لجوء رئيس الوزراء نوري المالكي إلى تمديد مهلة الـ١٠٠ يوم في حال دعت الضرورة إلى ذلك.

وقال عضو ائتلاف دولة القانون، الكتلة المنضوية في التحالف الوطني، حيدر الجوراني إن "رئيس الوزراء نوري المالكي إذا رأى أن المصلحة تقضي بتمديد المهلة أو اعتماد رؤية أخرى بدلا عنها فإنه سيبادر إلى العمل على ذلك"، واصفا هذه المهلة بأنها "ليست مقدسة".

وأوضح الجوراني أن "المهلة التي حددها رئيس الوزراء كانت لتذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل الوزارات ومن ثم تقييم إمكانيتها في تحسين الواقع الخدمي والمعيشي للمواطن"، مبينا أن "بعض الوزارات تمكنت من انجاز معظم برامجها وفق هذه المهلة".

فيما أكد النائب عن ائتلاف العراقية قيس الشذر أن الحكومة لا يمكن تقييمها بفترة ١٠٠ يوم ولا بأي فترة وإنما يكون التقييم بعد انتهاء ولايتها.

وقال الشذر "للمدى" أن الفترة التي حددها رئيس الوزراء نوري المالكي لا يمكن أن نشاهد فيها انجازات فعلية على الشارع مهما كانت بسيطة لكن يمكن اعتبارها مقياسا وتوجيها للوزارات بخططها المستقبلية.

وأضاف أن هذه المهلة ستعطي الوزارة فكرة عن مسيرتها المستقبلية لنجاحها أو فشلها، مرجحا بأن يقوم المالكي بإجراء تعديلات وزارية.

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر قال ان التعديل الوزاري امر قائم بعد انقضاء مهلة المئة يوم التي حددها رئيس الوزراء نوري المالكي.

واضاف: "أن المالكي سيستبدل بعض الوزراء الذين لم يقدموا ما يثبت جدارتهم خلال مهلة المئة يوم".

ودعا الشابندر الأطراف السياسية إلى عدم حماية وزرائها الذين لم يقدموا شيئا للشعب خلال مهلة المئة يوم ولم يثبتوا كفاءتهم.

في غضون ذلك أستبعد عضو التحالف الوطني امير الكناني أن تكون هناك تقييمات نهائية لعمل الوزارات بسبب قلة المهلة.

وقال الكناني في تصريح "للمدى" أن رئيس الوزراء نوري المالكي سيقوم بتقديم بعض أسماء الوزراء غير الكفوئين وغير المؤهلين بأن يسلموا هذا المنصب إلى مجلس النواب لسحب الثقة عنهم. وأشار إلى أن المهلة لا تكفي بأن يقوم رئيس الوزراء بتقديم تقييمات نهائية وإنما تقييمات أولية، مبينا أن العراق يعاني من مشكلتين أساسيتين هي الكهرباء وأزمة السكن ولا اعتقد سوف يتم تقييم الوزراء بالشكل الصحيح.

وأضاف أننا نحتاج إلى تمديد المهلة لأداء للخطط التي وضعوها خلال هذه المدة أن تنجز وتقدم إلى مجلس الوزراء ومن ثم عرضها على مجلس النواب حتى يستطيع مجلس النواب أن يقيم عمل الحكومة.

من جانب آخر، قال النائب عن التيار الصدري إن "مهلة الـ١٠٠ يوم التي أعطاها رئيس الوزراء نوري المالكي للوزراء والمسؤولين الحكوميين غير كافية لتقديم الخدمات اللازمة للمواطنين"، مرجحا أن تحتاج الوزارات إلى "١٠٠ يوم أخرى".

وأضاف جواد الشهيلي أن "تقييم الوزراء المخفقين هو من اختصاص مجلس النواب، وليس من حق مجلس الوزراء تقييمهم"، معربا عن أمله بأن "تحمل الأيام المتبقية من مهلة الـ١٠٠ يوم، حلاً استراتيجيا وليس مدخلاً لنزاعات وخيارات أخرى".

وتابع الشهيلي أن "التيار الصدري ملتزم بالسنة أشهر التي أطلقها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر باعتبارها المقياس الحقيقي للدولة"، على حد تعبيره.

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر أوعز في ٢٣ شباط الماضي، بإجراء استفتاء عام في جميع محافظات العراق من ضمنها إقليم كردستان العراق، على الخدمات وتأييد التظاهر، وتضمنت الأسئلة رأي الناس بالخدمات الحياتية، وتقرر فيه منح الحكومة مهلة ستة أشهر لتحسين الخدمات في البلاد.

وقد أكد عضو مجلس النواب خالد العلواني أن الحكومة لم تحسن أداءها لغاية الآن على الرغم من مرور فترة طويلة على مهلة المئة يوم التي ألزم رئيس الوزراء بها نفسه. مؤكدا ان على المالكي أو مجلس النواب التضحية في النهاية.

وقال العلواني لم نلاحظ لغاية الآن أي تحسن في أداء الحكومة أو تغيير على ارض الواقع.

وأضاف "أن انتهاء المدة بات قريبا ولهذا سيضحي المالكي بحكومته، أو مجلس النواب هو من يضحي بالحكومة في النهاية"، موضحا "أن الوضع الحالي غير مقبول وقد تنشط التظاهرات في الأيام المقبلة بسبب إخفاق الحكومة".

من جانبه توقع النائب عن كتلة الأحرار جواد الحسناوي إرباكاً للعملية السياسية وإعادة انتخابات مجلس النواب بعد انقضاء المئة يوم التي وصفها بأنها طوق فرضه المالكي على نفسه وعلى العملية السياسية، مشيرا إلى إن الحكومة ستجعل مجلس النواب باستطاعته محاسبة ما فرضته الحكومة على نفسها، لاسيما أن المئة يوم ليس بالإمكان تقديم الخدمات خلالها، مبيناً إن المئة يوم ستكون الحد الفاصل ما بين استمرار الحكومة من عدمه وانه سيؤدي إلى إرباك العملية السياسية.

وأوضح الحسناوي: إن كل الخيارات مطروحة بعد المئة بما فيها سحب الثقة عن الحكومة وتشكيل حكومة جديدة ومن بين الاحتمالات القائمة الانتخابات المبكرة ومن المحتمل ليس على مجالس المحافظات فقط وإنما تجر إلى مجلس النواب.

مؤكداً إن العملية السياسية معرضة للإرباك وللشلل التام بعد المئة يوم، مبيناً إن المهلة معمول بها عالمياً، ولكنها في العراق فُهمت بصورة مغلوطة، والعمل بها دوليا غالبا ما يكون لوضع سياسة ورسم خطط وليس لتقديم خدمات وخصوصاً في العراق الذي يعاني من انعدام الخدمات في الأصل.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي بعد انطلاق موجة التظاهرات في البلاد، قد أمهل الوزارات والدوائر والمؤسسات وإدارات المحافظات ١٠٠ يوم لتقييم أداء عملها، ومدى نجاحها من عدمه، مؤكدا على تلبية مطالب المتظاهرين في القضاء على البطالة والفساد المالي والإداري وتوفير مفردات البطاقة التموينية.

وأعلن وزير الدولة الناطق باسم الحكومة علي الدباغ عن عقد مؤتمر صحفي مشترك مع الأمين العام لمجلس الوزراء وكالة، اليوم الاثنين، للحديث عن الخطوات التي حققتها وزارات ومؤسسات الدولة ضمن مهلة الـ ١٠٠ يوم.

■ التيار الصدري لا يزال يؤكد بان المهلة لا تكفي لتحقيق أي شيء، وانه ملتزم بالأشهر الستة التي أطلقها مقتدى الصدر كما يقول قياديون في كتلة الأحرار

العراقية منزعجة من إهمال المطالب الستة

التحالف الوطني: الانتخابات المبكرة خيار ضعيف

□ متابعة / المدى

اجتماع لمجلس النواب ..(أرشيف)

استبعدت كتلة التحالف الوطني بمجلس النواب العراقي أن يتم إجراء انتخابات مبكرة في البلاد، وذلك ردا على تصريحات تؤيد ذلك في محاولة لإنهاء الصراع القائم على السلطة.

ولا يزال ائتلافا العراقية بزعامة إياد علاوي ودولة القانون برئاسة نوري المالكي يتصارعان بشدة على مناصب سيادية مثيرة للجدل.

وتطالب العراقية- التي تقول إن حقها في الفوز سلب بعد الانتخابات- بضرورة إجراء انتخابات مبكرة لوضع حد للصراع على السلطة المستمر منذ أشهر عديدة.

لكن التحالف الوطني قلل من شأن ذلك، واستبعد أن تشهد البلاد انتخابات مبكرة.

وقال النائب في التحالف الوطني أحمد العباسي لوكالة كردستان للأنباء إنه لا يمكن إجراء انتخابات مبكرة لأن ائتلاف العراقية الذي يطالب بذلك مشارك في حكومة "الشراكة الوطنية".

وكان العباسي، وهو نائب عن محافظة بابل، يتحدث خلال حضوره مؤتمر محافظات الفرات الاوسط للمصالحة الوطنية بكربلاء.

ويشدد سياسيون مؤيدون للمالكي على ان الحكومة الحالية تأسست وفق مبدأ الشراكة الوطنية باشتراك جميع الكتل فيها بحسب اتفاق أربيل الذي رعاه رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني.

وتابع العباسي "أنا أقول لا يوجد انسحاب لأي شخص كون الجميع متمسك في مكانه ولديه قناعة بأنه إذا لم يكن في الحكومة فانه سيكون بعيدا عن قواعده وجماهيره".

ويتطلب إجراء انتخابات مبكرة حل مجلس النواب الحالي بغالبية أصواته بعد تقديم طلب من ثلثي عدد النواب حسب الفقرة الأولى من المادة الدستورية ٦٤.

واتفقت الكتل السياسية ضمن مبادرة بارزاني على نقاط عدة أبرزها إنهاء عمل هيئة المساءلة والعدالة، وتفعيل المصالحة الوطنية، وتشكيل حكومة شراكة وطنية.

وتضمن الاتفاق ضمن المبادرة التي تمخض عنها تشكيل الحكومة، منح منصب رئاسة الوزراء للتحالف الوطني وتشكيل مجلس جديد أطلق عليه "مجلس السياسات الإستراتيجية" تناط رئاسته بالقائمة العراقية وتحديدا إياد علاوي.

ويقول ائتلاف العراقية إن بنود اتفاق أربيل لم تنفذ.

وأعلن رئيس القائمة العراقية إياد علاوي على اثر ذلك، انسحابه من المجلس الوطني للسياسات العليا المثير للجدل.

ولم يتمكن القادة السياسيون من الاتفاق على مرشحي الوزارات الأمنية.

وكان الناطق الرسمي للقائمة العراقية حيدر الملا صرح في وقت سابق ان العراقية لن ترضى أن تبقى العملية السياسية كالبركة الراكدة بحسب تعبيره.

وأضاف "أن الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة هي من اجل أن تفرز نتائجها خارطة سياسية جديدة قادرة على تحقيق الشراكة الوطنية في إدارة الحكم في العراق". وأوضح الملا أن العراقية تؤمن بان هناك استحقاقين، الأول الاستحقاق الانتخابي وقد تحقق بعد مشاركتها في السلطة التنفيذية والذي تجسد في تسلم عدد من الوزارات يفوق ما لدى ائتلاف دولة القانون الذي استنفد نقاطه بمنصب رئيس مجلس الوزراء.

وتابع: "أما الاستحقاق الآخر الذي يجب تطبيقه فهو الاستحقاق الوطني وهذا ما تطالب به القائمة العراقية، إذ ان تحقيق هذا الاستحقاق يعني تحقيق الشراكة وبدون هذا الاستحقاق وبدون الشراكة في إدارة السلطة لن نتقدم خطوة باتجاه بناء المؤسسات المهنية والكفوءة"، داعيا دولة القانون إلى أن تؤمن بالاستحقاق الوطني للعراقية وغيرها من الكتل السياسية، بحسب قوله.

في هذا الوقت يزداد شعور كتلته باليأس خصوصا مع عدم رد دولة القانون على مطالبها الستة. وأكد مستشار القائمة العراقية هاني عاشور أن عدم الإجابة على رسالة مطالب العراقية التي بعثتها إلى رئيس الوزراء نوري المالكي، وتأخر تلك الإجابة تعدّه القائمة العراقية تأكيدا على الانقلاب على اتفاق أربيل والعملية السياسية وإلغاء لمسيرة الديمقراطية والشراكة الوطنية في العراق.

وقال عاشور ان القائمة العراقية حددت مطالبها بوضوح وقدمت خارطة طريق لتحقيق الشراكة الوطنية من خلال ما تضمنته الرسالة التي بعثت بها إلى رئيس الوزراء نوري المالكي بعد أن كشفت تنصلا عن تنفيذ بنود اتفاق أربيل خلال المفاوضات التي جرت بين الكتل السياسية وتوضح من خلالها مماطلة دولة القانون على تنفيذ بنود الاتفاق الذي تم برعاية رئيس إقليم كردستان السيد مسعود بارزاني.

وأوضح أن القائمة العراقية صارحت الشعب وأعلنت مطالبها بوضوح وهي مطالب وطنية هدفها تحقيق الشراكة وفق مبادرة السيد مسعود بارزاني واتفاق أربيل، وان ما يقال عن خلافات داخل العملية السياسية اصبحت مكشوفة وواضحة وتم كشف المسبب لهذه الخلافات، حيث تمتنع دولة القانون حتى الآن عن الاعتراف باتفاق أربيل والالتزام به، وهو ما تعده القائمة العراقية تنصلا، أرادت كشفه أمام الجماهير من خلال رسالتها الأخيرة للمالكي.

وأضاف عاشور اننا ننتظر الرد على هذه الرسالة وان عدم الرد أو تأخيره خلال الفترة الحالية التي تشهد ازمة سياسية، لا يمكن تفسيره إلا انه انقلاب على اتفاق أربيل، وعدم التزام، وتأكيد مباشر على عدم اعتراف واضح بروح بنود اتفاق أربيل ومبادرة برزاني التي كانت الخطوة الأولى في الشراكة الوطنية التي بدأت بتشكيل الحكومة، على أن تليها خطوات أخرى لاستكمال تنفيذ بنود الاتفاق.

وأشار إلى أن ما جرى هو التخلي عن التنفيذ الكامل والتنصل منه، ما يعني العودة إلى المربع الأول في العملية السياسية، وإلغاء الشراكة الوطنية والتوافق السياسي ما يعني العودة إلى إجراء انتخابات مبكرة تكون حلا للازمة الحالية.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون